

## شهادة للتاريخ

مدخل لتدوين  
كتاب الأزمة

> قوى الاربك والتأزيم في اليمن عملت جاهدة خلال

سنتين من الأزمة على حصر القضية اليمنية في اشخاص  
بعينهم واستخدموا كافة الوسائل والامكانات في ترسيخ

هذه الفكرة داخل الساحات وخارجها وبالفعل تمكنوا من ان يضلوا

الوعي الجمعي بالواقع وبالقضايا الوطنية الرئيسية بحصر الإشكال

في منطقة ضيقة وحصر مطلب التغيير الشامل في مطلب واحد

وشعار واحد طوال هذه الفترة الطويلة وبدافع من تصفية الحسابات

الشخصية.



محمد علي عناش

وشخصنة القضايا الوطنية والتستر على  
قضايا فساد وقضايا تخريب وتزييف وعي  
الناس بحقائقها ومخاطرها.

وتحولت مؤسسات الدولة الى فضاء رسمي  
واسع لممارسة الاقصاء والاستبعاد والإحلال  
الحزبي وارتكاب الكثير من المخالفات  
والتجاوزات الواضح والقوانين، والتبديد  
لموارد البلاد في كثير من القطاعات  
كالكهرباء والاعلام والمالية والتربية  
والتعليم والتعليم المهني والداخلية والتبغ  
والكبريت، حتى رئيس الوزراء محمد سالم  
بأسندوة لم يبدُ خلال الفترة باعتباره  
رئيس حكومة وفاق وطني وانما باعتباره  
مستقراً ومثيراً للمشاكل وباعتباره مكلفاً  
ببدء وتنفيذ مهام وأجندة معينة.

وفي كل المحطات التي  
شهدت قرارات رئاسية رغم ان  
معظمها لم تكن متوازنة بل  
كانت تصب في مصلحة طرف  
قوى الاربك والتأزيم ومع  
ذلك لم تكن تقابل من هذه  
القوى بمزيد من التهذبة وانما  
بمزيد من التصعيد وبمزيد من  
الخطاب والمنهاجية، في  
حين كان الطرف الآخر يقابلها  
بالتسليم والقبول وبمزيد من  
التنازلات، ما عكس ان هذا  
الطرف تغير وأصبح يتعاطى  
مع قضية التغيير بموضوعية  
ومسؤولية، وباعتباره واقعاً لا مفر منه لكن  
بشرط ان يضي في مساره السليم.

قرارات هادي الاخيرة المتعلقة بتوحيد  
الجيش تعتبر قرارات مشهودة في تاريخ  
اليمن الا انها تضع البلاد في مفرق طريقين  
إما في اتجاه بناء الدولة المؤسسية وتحقيق  
الامن والاستقرار ومسار التغيير السليم على  
جميع المستويات، او في الاتجاه المعاكس  
والحلل الكارثية والمدمرة للبلاد والعباد،  
الامر متعلق بمدى التنفيذ او عدم التنفيذ  
ومدى ما يرافق ذلك من استعدادات على  
جميع الجوانب، بمعنى ان ترتفع الفرقة  
من ساحة الجامعة والنقاط العسكرية  
التي استحدثتها وان ترتفع المتاريس  
والمليشيات القبلية من المدارس والطرق  
ومن العاصمة، وان تتوقف المظاهرات  
المشخصة وان تستوعب حكومة الوفاق  
الوطني طبيعة اللحظة وتتوقف عن الكثير  
من الممارسات والمخالفات، فعلى جميع أبناء  
الشعب ان يراقبوا هذه المرحلة بكل صدق  
وموضوعية، فلم يعد مسموحاً ولا مقبولاً  
ممارسة التضليل والمزايدة واستقراره وعزته  
مزيد من الاربك لأنه لم يعد هناك مجال  
للتنازلات..

لم تكن هذه المسألة عفوية بل مخططاً  
لها منذ البداية وبشكل دقيق، الهدف من  
ذلك أولاً تشويه ارادة التغيير وتوجيهها  
أو تشطيتها من الداخل بزعم الكثير من  
المتناقضات التي تضعها وتحرف بها عن  
مسارها السليم في اتجاه تحقيق الأهداف  
والغايات الوطنية المنشودة.. الهدف الثاني  
ان لا تتحول الساحات الى اماكن أشبه  
بالمندليات الواسعة لإنضاج فكرة التغيير  
الشامل التي ستثمر عن انبثاق تيار شعبي  
واسع متنغمم الأهداف والرؤى، لأن قوى  
الاربك والتأزيم لديها هدف مركزي وهو  
الاستحواذ على السلطة.

مثلت التسوية السياسية والمبادرة  
الخليجية منعطفاً مهماً في تصحيح مسار  
التغيير وخلق لحظة وطنية جادة ومسئولة  
قائمة على الشراكة والحوار والتكامل  
في اتجاه بناء الدولة وانجاز الكثير من  
الإصلاحات البنوية على جميع المستويات،  
بمعنى ان مشروع التغيير واتجاهاته الوطنية  
اصبحت ممكنة وفضاءاتها متاحة لان سلطة  
القرار السياسي والوطني اصبحت وفاقية  
ولا اعتقد ان هناك ما كان يدعو للاختلاف  
وعرقلة التسوية السياسية اذا كان الجميع  
ينطلقون من هدف مشترك وهو المصلحة  
الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار، إلا إذا  
كانت هناك أجندة وأهداف خاصة تحول  
دون تحقيق ذلك.

ان الأجندة الخاصة لقوى الاربك كانت  
حاضرة وطاغية بقوة طوال مشوار التسوية  
السياسية التي هي في الحقيقة فشلت  
واعيقت فعلياً منذ البداية، بدءاً مما أسموه  
بثورة المؤسسات كتصعيد جديد واستحداث

بؤر اخرى للتأزيم داخل  
مؤسسات واجهزة الدولة، لولا  
ان الطرف الثاني في التسوية  
التمثل في المؤتمر الشعبي  
العام وحلفائه عملوا جاهدين  
على محاصرة الفشل عند  
سقف الحلول المقبولة حتى  
وان كانت تصب دائماً في  
مصلحة المشترك وبالتحديد  
حزب الإصلاح، وذلك بمزيد  
من ضبط النفس وبمزيد من  
تقديم التنازلات لتول التنازلات  
انطلاقاً من قناعتهم بأن  
نجاح التسوية السياسية حتى  
عند سقف الحلول المقبولة

يمثل الحل والمخرج الوحيد للخروج من هذه  
الأزمة، وتجنيب البلاد ويلات نتائج الحلول  
الأخرى القائمة على الصراع والفوضى  
الشاملة..

كان يتطلب في هذه اللحظة الوفاقية  
ازالة الكثير من المعوقات وبؤر التأزيم وان  
يتزامن معها خطاب جديد وتوجه وطني  
عام منبثق من طبيعة اللحظة وغاياتها  
المرجوة، بل وان تحاصر بضوابط صارمة  
تشرف على تنفيذها والالتزام بها لجنة  
تقييم وطنية محايدة تكون عاملاً مساعداً  
في ضبط مسار التسوية وكشف الاطراف  
التي تعمل على عرقلتها وافشالها، امر مثل  
هذا لم يحدث ويعتبر من المعيبات الصيعة  
بالمبادرة الخليجية، الامر الذي جعل التسوية  
السياسية طوال عام كامل تخفي بداخلها  
الكثير من الاخطاء والسياسيات والتجاوزات  
التي عمقت الأزمة واستنسخت العديد من  
العراقل التي تقف حالياً امام نجاح مؤتمر  
الحوار الوطني.

فالخطاب الاعلامي لهذه القوى مضافاً  
اليه الاعلام الرسمي استمر بنفس الكيفية  
وبنفس المنهاجية القائمة على التضليل



## الرئيس.. وتحديات المرحلة

> يبدو أن قدر المشير عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- أن يكون في هذه المرحلة التي تتصارع فيها القوى

الوطنية والقوى الاقليمية والعربية والعالمية على هذه الرقعة الجغرافية الواقعة في جنوب غرب الجزيرة العربية والتي

تسمى اليمن، فالمناضل الذي يقضي ريعان شبابه في شقاء وتعيب ربما تكون رئاسته لليمن شقاء وتعيب إذ لا وقت لديه

حتى يخوض في ملاهي السلطان وملذاته، فالأنياب بارزة من حوله وكل ناب منها يريد أن يقتضم جزءاً من عككة الوطن..

والأدهى والأمر أن رموز (١٣ يناير ١٩٨٦م) هي ذاتها من تدير صراع المرحلة مع إضافات اقتضتها إفرزات التطورات الوطنية.

ومن المعضلات الجوهرية التي تواجه الرئيس في المرحلة  
الراهنة أنه يدير صراعاً كل رموزه ينتمون الى زمن الثورات  
والانقلابات، ومثل أولئك الذين تشبهوا بثقافة القمع  
والتسلط والهيمنة لا يمكن تفكيك منظومة تصوراتهم  
التاريخية إلا عبر إنعاش القوى الحداثية والتقدمية، وتلك  
المهمة ليست بالغة التعقيد ولا هي من الصعوبة بمكان، إذ  
أن تفعيل دور القوى الحداثية والليبرالية سيجعل الصراع  
بين الماضي الذي هو الحاضر بالضرورة وبين المستقبل  
باعتبار ما سيكون لا باعتبار ما هو كائن، ومثل ذلك يحتم  
استحداث مراكز دراسات استراتجية ومراكز قياس رأي  
حتى يكون القرار السياسي أقرب الى وجدان الجماهير وأكثر  
تعبيراً عنها، وتكون الرئاسة بمثل ذلك هي الضمير الوطني  
الذي يتحدث باسم الجماهير والمتصل بها لا المنفصل عنها،  
كتعبير عن حالة جديدة من العلاقات.

وبمثل ذلك يتوارى تأثير القوى التقليدية في القرار، وهو  
الامر الذي يعطل من تقدم عجلة التغيير إذا استمر تأثيرها  
واستمر حضورها بنفس الآلية والقوة التي كانت عليه في  
سالف الأيام.

فالشباب الذين وهبوا دماءهم للدولة المدنية الحديثة لا  
يجب أن تذهب هدراً دون انتقال حقيقي، فالانتقال الحقيقي  
هو التأسيس الأمثل للبناء المؤسسي في كيانات الدولة  
المختلفة وهو أحد مداميك الدولة الحديثة بالإضافة الى  
التخطيط العلمي والقرار الذي يستند الى رؤية علمية قادرة  
على التحكم في مفردات المستقبل ومكوناته واحداثياته.

ما يلزم التأكيد عليه هو حاجة الرئيس في هذه المرحلة  
الى منظومة إعلامية حديثة وواعية لتحديات المرحلة وتملك  
مفردات قوة التأثير والحضور، ذلك ان المشاهد قد سئم  
الصورة النمطية التي دأب عليها الاعلام وكرسها في الوعي  
الجمعي.. ولعل المتابع لوسائل الاعلام الرسمية لا يجدها  
تخرج عن صورتها النمطية التي كانت عليها في القرن  
الماضي.

ما تنمناه للمشير عبدربه منصور هادي- رئيس  
الجمهورية- أن يجتاز تحديات المرحلة بحكمة وحكمة  
وأن يتمكن من وضع الأسس الأولى لبناء اليمن الحديث..  
فالمستقبل حائر بين يديه في هذا الظرف التاريخي الصعب.



عبدالرحمن مراد

الهرارات والغازات المسيلة للدموع، وزمن العساكر والثورات  
والانقلابات العسكرية قد ذهب من غير رجعة، وقد كان سمة  
مرحلة تاريخية بعينها انتهت بهدير الجماهير في مناخات  
وارهاصات الربيع العربي، ومثل تلك الحالة السياسية  
الجديدة أدركها رئيس المؤتمر حين علق - حسب بعض  
المواقع الالكترونية- على قرارات الرئيس بالقول: إن  
معركة المؤتمر الشعبي كحزب هي معركة سياسية وليست  
معركة عسكرية، وإعادة بناء القوات المسلحة هي مهمة  
القائد الأعلى، وقد استقرت من بعض الصحف حين طالب  
الرئيس علي عبدالله صالح بالترحيب بالقرارات وكأنها لم  
تخرج من شرقة الأزمة ولم تترك التطورات الوطنية التي  
حدثت، فالذين يرحبون بالقرارات الرئاسية يمنحون أنفسهم  
صفات غير قانونية، فالقرار الجمهوري قرار وطني سيادي  
من صلاحيات الرئيس وحده، وليس من حق أي طرف سياسي  
الترحيب به أو رفضه، ذلك أن الوطن ليس ملك أي طرف  
دون الآخر فالكل شركاء، وعلينا أن نقف عند حدود صفاتنا  
وصلاحياتنا التي يمنحنا إياها القانون دون أن نتجاوز مثل  
ذلك لأننا نكون قد أفسدنا من حيث ندعي الإصلاح.

أشعر بيقين مطلق أن الرئيس لا يبحث إلا عن مخرج  
أمن يُجنب الوطن أتون الصراعات الدامية والمدمرة،  
وأشعر بصدق نواياه وهو في هذه المرحلة بالذات أكثر  
إعراضاً عن السلطة ويرى أنه في مهمة وطنية يحددها  
سقف زمني، ولذلك نطن فيه القدرة على إحداث الانتقال  
في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية وربما كان هو  
الفاعل الأوحد الذي لا حسابات له إلا حسابات الوطن، وأمنه  
واستقراره وانتقاله من بين كل أولئك الذين تتنازع أمهات  
شتى، والوطن في حساباتهم ليس أكثر من غنيمة تشرئب  
أعناقهم إليها.

ولعل في خطوته الأولى الهادفة الى إعادة بناء الجيش  
الوطني بما يعزز من القيمة الوطنية ويخدم القيم المدنية  
فألا حسناً، فالتشطى الذي كان عليه الجيش فرضته  
ظروف وطنية استثنائية في مراحل تاريخية بعينها، وقد  
سحقت الفرصة التاريخية لإعادة الترتيب والإصلاح وبحث  
يتحول الجيش الى قوة معيارية وطنية تنتصر للوطن  
والدستور والقوانين بعيداً عن مهامه السابقة التي كانت  
تتنازع على فيها الهواء والأيديولوجيات المتعددة الى درجة  
التعدي على الحقوق والحريات العامة، ولعل ما يحدث في  
الجنوب ليس أكثر من سبب مباشر للممارسات الخاطئة  
واللامسؤولة لبعض قادة وحدات الجيش، فالبسط على  
الأراضي والاستحواذ والاستقواء كانت أسباباً جوهرية في  
نشوء الحراك الجنوبي وأسباباً جوهرية في تعالي صرخات  
الأثنين في تهامة، كما أن تعدد الولاءات كان سبباً جوهرياً  
في فقدان القيمة والمعنى وفي السقوط المدوي في الحروب  
الست التي خاضها الجيش في صعده.

وبرغم أهمية قرار إعادة البناء في ظل تحديات المرحلة  
إلا أنه ليس من الأهمية بمكان من ناحية القيمة الحقيقية  
له إذا لم تتبعه خطوات عملية وجادة ويتبعه جهد مضاعف  
في ترتيب المكون النفسي للجنود وإعادة صياغة الأهداف  
الوطنية والتهنية الوجدانية لعقيدة قتالية وطنية بعيداً عن  
كل أخطاء الماضي وتشظياته وولاءاته الضيقة.

ولعل من المفيد الاعتراف بأن من حسنات ٢٠١١م  
والربيع العربي بالذات تغيير مفاهيم كبار السياسة حول  
الاشتغال السياسي، فقد دلت الأحداث على ان هدير  
الجماهير وفورائها أكبر من كل أخطاء الدمار الشامل ومن

## ثورتهم ضد الشعب اليمني لا من أجله

ورواج تجارة المخدرات واختلال القيم والمبادئ لدى الكثير من  
أبنائه وغيرها من الفصاح والبشاعات التي مللنا تكرارها  
وترديدها وتحديث في كل يوم وكل ساعة، يؤكد لنا الصورة  
الحقيقية للمشروع الذي يحمله دعاة التغيير المزيفين الذين  
وصلوا إلى الحكم وأصبحوا أداة حقيقية لإدارة شبكات التخريب  
والعوت من داخل مؤسسات الدولة ضد أبناء الشعب اليمني  
ومؤسساته واقتصاده وسيادته الوطنية بصورة فاضحة لم  
تعد خافية على أحد..

ولكن ما يؤسف له أمام هذا المشروع البشع أن النخب  
السياسية ومكونات المجتمع المدني والقوى الاجتماعية  
مازالت صامتة لم تحرك أي ساكن ولا نذري الى متى هذا  
الصمت سيظل مخيماً على معظم أبناء الشعب مقابل هذا  
العيب والتفجير الذي تمارسه هذه العصابات وبإشراف دولي  
وامريكي بامتياز، ولهذا فإن جميع اطراف الشعب اليمني  
معنيون بالتحرك العاجل لتوقيف هذا العيب، انطلاقاً من  
مسئوليتهم الوطنية والأخلاقية وهذا الأمر لا يتحقق إلا من  
خلال ثورة حقيقية تعيد الاعتبار للشعب اليمني ولكرامته  
وسيادته المستباحة، ثورة حقيقية تحقق احلام وطموحات  
الشعب المشروعة وكفيلة باستعادة أمنه واستقراره وعزته



سمير النمر

وكرامته المصلوبة من اللصوص والعلا، والمرزقة، مالم فإننا سنكون مشاركين  
في هذه الجرائم التي تحصل وسيتبين التاريخ في أسوأ صفحاته.

> أعتقد ان الثورات التي قامت في مختلف دول العالم منذ  
الثورة الفرنسية في أوروبا وانتهاء بثورات الاستقلال والتحرر  
العربي التي قامت في الوطن العربي إبان الخمسينيات  
والستينيات ضد الاحتلال الاجنبي.. السياق الطبيعي لتلك  
الثورات سياق منطقي وحقيقي باعتبار ان أي ثورة تقوم لا بد  
ان يقوم بها الشعب ضد الحاكم المستبد والظالمين وضد  
الاحتلال الاجنبي لشعوبهم، ولكن ما يسمى بثورات الربيع  
العربي خرجت عن القاعدة المنطقية للثورات في شكلها  
ومضمونها واتخذت منعطفاً مغايراً ومضموناً غير المضمون  
الحقيقي للثورات، فلم تكن ثورات من أجل الشعب وانما ثورات  
ضد الشعب وأمنه واستقراره وسيادته..

لأن مراكز القوى والفساد اصبحت في ثورات ما يسمى بالربيع  
العربي هي من تقود هذه الثورات، كما اننا لا يمكن ان ننصير  
كيف انقلبت هذه المفاهيم القومية الى النقيض في عقول  
الكثير من النخب السياسية والثقافية في كثير من البلدان العربية  
وما جلبته للشعوب من دمار وخراب واستباحة لكل شيء في هذه  
الاطوان.. وما يحدث في بلدنا اليمن منذ انطلاق مايسمى بثورات  
الربيع العربي إلى يومنا هذا يؤكد لنا المضامين الحقيقية التي  
جاءت بها هذه الثورات والداعين لها من أرباب الفساد والعمالة  
في الداخل والخارج، فما يعانیه الآن الشعب اليمني على مختلف المستويات من  
انتهاك السيادة الوطنية وتدمير مقوماته الاقتصادية واستهداف أمنه واستقراره

## باسندوة واللغة المبتذلة

اسكندر خالد

وقد كان الأخرى بذلك لو كان فعلاً عند مستوى تلك  
المسؤولية - ما دام يتحدث عن التغيير الجديد- أن يقدم  
رؤية سياسية أو اقتصادية يلجم بها الآخرين لما من  
شأنه إخراج اليمن من أزمتة بدلاً من أن يتسول الحلول  
والمعالجات من غير أن يمسها بالأسئلة.. ولكن بالتأكيد  
فاقد الشيء لا يعطيه، والموظف مع تلك القوى لا يمكن  
أن يشعر بمعاناة اليمن المعذب، فلا يحس بتلك المعاناة  
إلا من ينتمي لهذا الوطن ويعيش عداياته اليومية ويكتوي  
بهمومه وتطلعاته المشروعة.

وذلك ما لا ينطبق على ثقافة غربية الاطوار لا تعي ولا  
تفهم من مفردات اللغة إلا تلك الكلمات الساقطة وكان  
قائلها لم يجد شعباً «عرطه» فحسب، إلا بفضل الاستقواء  
بالخارج عليه، وما كان لذلك أن يكون لولا ما تمر به  
بلادنا من أسوأ مرحلة في تاريخها المعاصر، علماً بأن  
تاريخ اليمن لم يعرف تلك اللفظة الساقطة في مستنقع  
الاقليميين والدوليين إلا عندما زرق مثل أولئك لقيادة زمام  
اليمن المنكوب من شخصيات تبذو في دلالة لفظها الكثير  
من العيب.

> ثمة مفارقة عجيبة بين الكذب والحقيقة وإن كنا فعلاً  
فكراً وسلوكاً وممارسة لا نغادي أشخاصاً أو أفراداً ولكننا  
نغادي سياسات وتوجهات أضرت باليمن طيلة عقود سابقة  
ومازالت تلحق الضرر به، لذلك من المعيب جداً أن تصد  
اللغة المبتذلة من رئيس وزراء حكومة الوفاق وكان ذلك  
الوفاق «زرق» من خارج اليمن لأنه لا يمت بصلة للوطن،  
ولولا غفلة التاريخ الوطني الجريح في لحظة الراهنة وما  
يعانیه اليمن المكبل بسلاسل وقيود التدخل الخارجي ما  
زرق باسندوة الذي لا نذري أهو من النظام السابق الذي  
ينتقده وقد كان مستشاراً سياسياً له، أم أنه من العهد  
الحديث عندما يتبادر الى الذهن استفسار عن الإفراط في  
امتنان اللغة وابتذالها!!

كفيع زرق ذلك لكي يكون رئيساً للوزراء لولا هيمنة  
تلك اللغة المبتذلة التي لا تنمو إلا في بيئة غير طبيعية،  
متناسياً أن قدسية المعنى من قدسية الكلمة خاصة  
والنصوص لا تنطق ولكن الرجال هي التي تنطق ولا  
تصبح لغة متداولة إلا بهذا الزمن الاستثنائي المزيف  
والمزور والمتكهن على الانحطاط السياسي.